annd
Arab NGO Network for Development
شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية

ورقة موقف المجتمع المدني في المنطقة العربية من مفاوضات الـ COP30

المحتوى

مقدمة 3
احداث جديدة مؤثرة 4
زيادة تكلفة الكوارث 4
«المساهمات» ليست مؤشراً 5
حقيقة مواقف الدول المتقدمة 6
الدول النامية ونموذجها 8
اعلانات بدل الالتزامات! 10
حماية الغابات وإعادة التحريج 11
اي اطار تفاوضي للمجموعة العربية 12
محكمة العدل الدولية 13
التمويل... في اي اتجاه؟ 13
التكيّف ومؤشراته 14
لا للتوسع في الوقود الحيوي 14
قضايا اخرى 15
الثقافة الأصلية المنقذة 15

مقدّمة

للسنة الثالثة على التوالي يتابع المجتمع المدني العربي إصدار ورقة موقف من المفاوضات المناخية السنوية ومن قضية تغير المناخ، في ظل تغيرات دراماتيكية، في طليعتها استمرار الحروب في المنطقة والعالم مع ما لها من آثار على المجتمعات والحكومات والبيئة والمناخ. واستمرار الكوارث المناخية بوتيرة متصاعدة ومخيفة حول العالم، بالإضافة الى انسحاب الولايات المتحدة الأميركية مع إدارة الرئيس ترامب من اتفاقية باريس والإصرار على زيادة الاستثمار في حفر الوقود الأحفوري، والحرب التجارية وزيادة الرسوم الجمركية لاسيما على الطاقات المتجددة، وتخطي الدول للمهل لتقديم «المساهمات المحددة وطنيا» قبيل انعقاد مؤتمر الأطراف الثلاثين في بيليم البرازيلية، مما يؤشر بأن النتائج ستكون وخيمة ولن يحصل تقدم مهم في جولة هذا العام من المفاوضات، اسوة بالمؤتمرات السابقة.

ولاحظ المجتمع المدني العربي في السنوات الأخيرة (لاسيما بعد أزمة كورونا التي أثبتت فشل التعاون الدولي في المجلات الكبيرة كافة)، أن المفاوضات لا تتقدم في محاورها المختلفة الأساسية، لناحية إلزام او التزام الدول (لاسيما المتقدمة منها) بتخفيف الانبعاثات العالمية، ولا بزيادة إجراءات التكيف ولا بالتمويل الذي يعتبر مسؤولية وواجب الدول المتقدمة وحق للدول النامية. وان الدول قد استبدلت التطور الشامل في محاور القضية كافة، باعلانات جزئية لبعض القضايا الصغيرة يتم الاتفاق عليها بين مجموعة من الدول، لحفظ ماء وجه الدول المستضيفة وعدم الإعلان عن الفشل التام في المفاوضات وبالتالي المعالجات.

هكذا فشل مؤتمر غلاسكو (COP26) العام 2021 في إعلان الخروج من الوقود الأحفوري بإعلان التخلي التدريجي عن الفحم الحجري وعدم متابعة هذه النتيجة الصغيرة أيضا في السنوات اللاحقة، بالاضافة الى إعلان جزئي ل100 دولة عن خفض انبعاثات غاز الميتان. وصحيح أن الكوب 27 في السنة التالية الذي عقد في شرم الشيخ مهد الطريق لإنشاء صندوق الخسائر والأضرار، إلا أن هذا الصندوق بقي شبه فارغ ولا يزال هناك نقاش كبير حول من يتحمل المسؤولية التاريخية عن الانبعاثات او تلك الحالية وكيف ستكون مساهمتهم في هذا الصندوق... بالاضافة الى الاشكاليات المتعلقة بطرق ادارته. وصحيح أن الكوب 28 الذي عقد في دبي العام 2023 قد خرج بإعلان بداية الخروج من الوقود الأحفوري لأول مرة في تاريخ المفاوضات، إلا أن هذا الموضوع لم يتابع لوضع آلياته في السنة التالية في أذربيجان التي وصف رئيسها الوقود الأحفوري بأنه «هدية من الله»! كما لم يتابع في المفاوضات التحضيرية هذا العام في بون، مما يؤشر بتجاهله تماما في الكوب 30 نهاية هذا العام في بيليم البرازيلية، خصوصا أن الدولة المضيفة قد سبقت انعقاد القمة المناخية بالإعلان عن مزاد للتنقيب عن الوقود الأحفوري في اراضيها اسوة بما فعلته أذربيجان العام الماضي أيضا!

كما تجدر الاشارة ان ما اعتبر انجازا العام الماضي في الكوب 29 بدفع الدول الغنية 300 مليار دولار بحلول العام 2035 لا يمكن التعويل عليه بالمقارنة مع التعهدات السابقة منذ إقرارها في مؤتمر كوبنهاغن العام 2008 حين تم التعهد بدفع 100 مليار دولار سنويا ابتداء من العام 2020، وقد مر خمس سنوات على هذا التعهد لم يتم الالتزام سوى بالقليل جدا مما هو مطلوب، وقد تجاوزت كلفة معالجة الخسائر والأضرار السنوية للكوارث المناخية كل هذه المبالغ الموعودة بثلاثة أضعاف تقريبا!

احداث جديدة مؤثرة

قبيل انعقاد قمة المناخ البرازيلية هذا العام برز حدثين هما بمثابة مؤشرين متناقضين، الأول بغاية الايجابية صادر عن محكمة العدل الدولية أكد مسؤولية الدول وضرورة مقاضاتها اذا لم تحد من انبعاثاتها، والثاني بغاية السلبية ناجم عن فشل المفاوضات الدولية في التوصل إلى اتفاقية دولية تحد من استخدام البلاستيك، لنفس الأسباب التي تقوض الجهود لمحاربة تغير المناخ بسبب المصالح والتكتلات للصناعات البتروكيميائية. وقد توج هذا الفشل بإعلان الامم المتحدة هذا العام في تقرير صادم في الذكرى الثمانين لتأسيسها، ان تقاريرها لا يهتم بها أحد!

وأنها تنتج 1100 تقرير سنويا وتدعم ما يقرب من 27 ألف اجتماع يشارك فيها 240 كيانا مختلفا... وإن الغالبية العظمى من أعمالها المكتوبة لا يقرأها أحد تقريبا! وهذا ينطبق على التقارير الدولية الضخمة التي تنتجها كل خمس سنوات تقريبا حول تغير المناخ محذرة منذ أكثر من ربع قرن من الكوارث المناخية التي نشكو منها اليوم وداعية الى سد الفجوة بين المطلوب من أجل تحقيق خفض الانبعاثات العالمية والسياسات الدولية الشرهة في انتاج واستهلاك الوقود الاحفوري وغيرها من الموارد المعرضة للنضوب والانقراض من زيادة الاستثمارات غير المستدامة.

ام الحدث الذي لا يقل خطورة هو الحرب التجارية العالمية التي اندلعت خصوصا بين الصين والولايات المتحدة الأميركية وزيادة التعرفات الجمركية والتي في خلفيتها غضب الرئيس الاميركي من منافسة الصين ولاسيما احتكارها للاتربة والمعادن النادرة التي تصنع منها تقنيات عالية الدقة وتقنيات الطاقة المتجددة التي تعتبر رافعة الانتقال الطاقوي والمنقذة للمناخ.

زيادة تكلفة الكوارث

كل ذلك يحصل في وقت بلغت تكلفة الكوارث المناخية في عام 2024 بنحو 320 مليار دولار عالمياً، وفقًا لدراسة لشركة «ميونيخ ري». ويُعزى هذا الارتفاع بشكل كبير إلى تفاقم الكوارث المناخية مثل حرائق الغابات والعواصف الشديدة، والتي أسهمت في 93% من إجمالي الخسائر. كما سببت الكوارث المناخية خسائر اقتصادية في هذا العالم بقيمة 135 مليار دولار، خلال النصف الأول من العام الجاري 2025، مقابل 123 مليارا في الفترة نفسها من العام الماضي، بحسب تقديرات أولية أصدرتها شركة إعادة التأمين السويسرية «سويس ري». في حين بلغت 313 مليار العام 2022. وقد حذر تقرير للامم المتحدة صدر في أيار العام 2025 من أن الخسائر الفعلية للكوارث المناخية قد تصل الى 2،3 تريليون دولار سنويا، أي عشرة أضعاف ما كان يعتقد سابقا، مع التأثيرات على الرعاية الصحية والإسكان والتعليم وفرص العمل الضائعة. هذه الخسائر لا تشمل الوفيات من جراء الفيضانات او الاجهاد الحراري الناجم عن الزيادة المستمرة في ارتفاع درجات حرارة الأرض. ولا تشمل الخسائر الناجمة عن تأثير التغيرات المناخية على الأنظمة الإيكولوجية العالمية والمحلية والتنوع البيولوجي عامة والتسبب باختلال نظم عيش انواع كثيرة نعرفها او لا نعرفها، والتي قد تكون قيمتها أضعاف ما تصنّفه شركات التأمين حول العالم،

بالإضافة الى انقراض الأنواع التي لا تقدر بثمن... مما يحتم اعادة النظر بكل شيء، لاسيما في بنية الحضارة الانسانية والانظمة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المسيطرة عالميا... اذا أردنا أن نقارب مشكلة تغير المناخ بشكل جدي وفعال.

«المساهمات» ليست مؤشراً

يرى البعض أن المحور الاساسي والمعيار الأساسي لمدى نجاح الكوب 30 هذا العام هو في مدى النجاح في حشد المساهمات (المحددة وطنيا) الطموحة لكي لا تتجاوز زيادة حرارة الأرض الدرجة ونصف المحددة في اتفاقية باريس. ولكن العام الماضي وهذا العام وصلت الزيادة في درجات حرارة الأرض الى هذه النقطة وقد تتجاوزها هذا العام إذا بقينا في نفس السياسات المتبعة!

يرى المجتمع المدني العربي أن الفشل بدأ عندما أبرمت اتفاقية باريس نفسها، وعندما خرجت القمة بمصطلح «المساهمات المحددة وطنيا»، والتي لم تكن تعني سوى الفشل في استخدام كلمة «التزامات»، والتي كان يجب أن تحدد دوليا واموميا (نسبة لقواعد الامم المتحدة لاسيما مبدأ «المسؤولية المشتركة ولكن المتباينة» و«المسؤولية التاريخية للبلدان المتقدمة صناعيا»)، وليس بحسب مصالح كل دولة على المستوى الوطني. من هنا لا ينتظر المجتمع المدني تلك «المساهمات» التي بالرغم من هامشيتها ومن كونها غير ملزمة ... قد تكون شبه كاذبة، إذ تعودت الدول أن تعلن شيء (في المؤتمرات الدولية)، وان تقوم بأشياء اخرى مضادة في الوقت نفسه في سياساتها الوطنية الخاضعة بدورها لقوة وإرادة ومصالح القوى الاقتصادية المسيطرة، إن على المستوى الوطني او على المستوى العالمي.

مع انتهاء المهل المحددة لتقديم المساهمات المحددة وطنيا بات مرجحا أن تفوّت الغالبية العظمى من الحكومات والدول الموعد النهائي الوشيك لتقديم الخطط الحيوية التي ستحدد ما إذا كان العالم لديه فرصة لتجنب أسوأ عواقب انهيار المناخ أم لا.

بحسب تقارير الأمم المتحدة يتعين على الدول أن تخفّض انبعاثات الكربون بنحو النصف هذا العقد، مقارنة بمستويات عام 1990، حتى يتسنى لها أن تحظى بفرصة الحد من ارتفاع درجات الحرارة إلى 1.5 درجة مئوية فوق مستويات ما قبل الصناعة، مع تخوف مشروع بان ترتفع درجات الحرارة ما يقارب 3 درجات بحلول نهاية القرن حسب توقعات برنامج الامم المتحدة للبيئة، اذا لم تلتزم الدول. وكما العادة تراهن البلدان النامية على دول مجموعة العشرين التي تضم أكبر الاقتصادات المتقدمة والناشئة، والتي تتحمل المسؤولية عن نحو 80% من الانبعاثات العالمية وتطالبها أن تبدأ هي اولا بخفض انبعاثاتها وأن تمول عملية التحول المطلوبة والتخفيف والتكيف وكلفة الخسائر والأضرار... معتبرة ان فقدان «العدالة المناخية» هو عندما تتحمل كل بلدان العالم نتائج ممارسات لعدد محدود وصغير من الدول المصنفة متقدمة.

في الواقع تجاوزت العام الماضي درجات الحرارة 1.5 درجة مئوية فوق مستويات ما قبل الصناعة لمدة عام كامل (العام الماضي) والتوقعات حتى إعداد هذه الورقة، أن

تسجل أرقام قياسية جديدة هذا العام أيضا، تماما كما هي الحال منذ ثمانية اعوام ، وان الوضع لم يعد يحتمل أي تأخير.

حسب اتفاقية باريس العام 2015، يتعين على البلدان (التي صدقت على الاتفاقية)، كل خمس سنوات، تقديم خطط مفصلة (المساهمات المحددة وطنيا) مع أهداف واضحة بشأن خفض الانبعاثات. ثم تتم مناقشة هذه الخطط في «مؤتمر الأطراف». في المرة السابقة (عام 2020)، تم تمديد الموعد النهائي فعليًا لمدة عام مع تأجيل مؤتمر Cop26 في غلاسكو من نوفمبر 2020 إلى العام 2021 بسبب جائحة كوفيد19-. هذه المرة، كان الموعد النهائي لتقديم هذه المساهمات في 10 شباط/ فبراير، قبل تسعة أشهر من قمة بيليم (cop 30) في البرازيل في نوفمبر من هذا العام - ولكن مع تقديم عدد قليل فقط من البلدان لخططها، تم تمديد المهلة الى أيلول/سبتمبر، حتى يتسنى للخبراء الوقت الكافي لإعداد «تقرير تجميعي» رسمي يوضح ما إذا كانت الخطط المجمعة كافية لتلبية توقف درجة حرارة الأرض عن حد 1.5 درجة مئوية. وقد انتهت المهلة الثانية ولم تقدم سوى 60 دولة من أصل 197، حسب آخر الإعلانات اثناء اعداد هذه الورقة، مما يؤشر بوضوح عن الاتجاهات السلبية جدا التي تنتظرنا من مؤتمر الأطراف الثلاثين، اذا اضفنا الى هذا الموضوع أسباب أخرى نعرضها لاحقا. وفي أي حال لا نعرف حتى الآن إذا كان موضوع المساهمات سيناقش في بيليم، إذ لم يتم الاتفاق على وضعه على جدول الأعمال في اجتماع بون التحضيري.

حقيقة مواقف الدول المتقدمة

بين الدول التي قدمت مساهماتها باكرا البرازيل، الدولة المضيفة لمؤتمر الأطراف الثلاثين؛ والإمارات العربية المتحدة، الدولة المضيفة لمؤتمر الأطراف الثامن والعشرين في عام 2023؛ والمملكة المتحدة، التي وعدت تحت قيادة رئيس الوزراء كير ستارمر بإظهار دور جديد في القيادة المناخية. وقد بات واضحا أن كل ذلك يحصل بشكل رمزي ولا معنى له على أرض الواقع مع عدم التزام معظم الدول بشيء ومع زيادة الانبعاثات وحرارة الأرض والكوارث.

لا شك أن رمزية تمزيق رئيس أكبر دولة لها انبعاثات تاريخية لالتزامات المناخ سيكون له انعكاسات سلبية جدا على التزامات باقي الدول، إلا أن «باقي الدول» عمليا، لاسيما الكبرى منها، كانت ولا تزال تمزق كل تعهداتها إنما بشكل ضمني وأكثر ديبلوماسية.

موقف الرئيس الاميركي خفف الضغوط عن الصين وروسيا والمملكة العربية السعودية وغيرها من الدول الكبرى غير المكترثة تاريخيا بقضية المناخ، والتي من المرجح أن تقدم مساهمات محددة وطنيا أقل طموحا. في حين يراهن البعض بأن تستغل الصين الموقف وتظهر كنجمة لمؤتمر الأطراف الثلاثين. وبالرغم من أنها أكبر مصدر للانبعاثات في العالم بهامش واسع، وهي مسؤولة عن ما يقرب من ثلث إنتاج الكربون العالمي، فإنها يمكن أن تبرهن أنها قد استثمرت بكثافة في الطاقة المتجددة، وحطمت العامان الماضيان الأرقام القياسية في القدرة الإضافية على تصنيع الطاقة النظيفة، ومن المرجح أن يستمر هذا المعدل هذا العام. ولكن

انبعاثاتها لا تزال ترتفع، كونها لا تزال تصنع الطاقات المتجددة في معامل لا تزال تعمل بالفحم الحجري. ولتلبية ميزانية الكربون العالمية، يتعين على الصين أن تجعل انبعاثاتها تبلغ ذروتها هذا العام، ثم تنخفض بنحو الثلث بحلول عام 2035.

في الحقيقة لن تستطيع الصين استغلال غياب الولايات المتحدة طالما هي لا تزال الاولى في الاعتماد على الفحم الحجري. صحيح أن الصين قامت باستثمارات كبيرة في الطاقة النظيفة، ولم يعد اقتصادها مدفوعًا فقط بمصالح الفحم، إلا أن الطريق لا تزال بعيدة جدا عن ما هو مطلوب سريعا لخفض الانبعاثات العالمية.

الأمر نفسه يحصل مع الهند، خامس أكبر اقتصاد في العالم وثالث أكبر مصدر للغازات المسببة للاحتباس الحراري العالمي. صحيح أن الطاقة المتجددة ازدهرت في البلد الأول عالميا بزيادة السكان أيضا، والتي تعد ثالث أكبر منتج للطاقة المتجددة في العالم، لكن جماعات الضغط القوية في مجال الفحم لا تزال تحظى بتأييد رئيس الوزراء ناريندرا مودي، الذي لا ينفك يؤكد أن على الدول المتقدمة أن تتحمل المسؤولية عن خفض الانبعاثات، في حين يتعين على العالم النامي أن يوسع بصمته الكربونية! وهذا يعني أن الهند لن تخفض انبعاثاتها أيضا كما هو مأمول!

كان متتبعي مفاوضات المناخ يراهنون دائما على الاتحاد الأوروبي عندما تغيب الولايات المتحدة الأميركية ليكون الرافعة في مجال الطموحات المناخية. ولكن في الفترة الأخيرة مع الانخراط في الحرب الروسية والاوكرانية ونتيجة الانتخابات الاخيرة التي سيطرت عليها الشعبوية وتقدم اليمين الذي يعتبر قضية تغير المناخ «كذبة اشتراكية»، ومع دخول قطبي الاتحاد فرنسا وألمانيا في خضم أزمة سياسية، من غير المتوقع أن يتوصل الاتحاد إلى اتفاق بشأن مساهماته المحددة وطنيا طموحة هذا العام. صحيح أن بعض التقارير يمكن أن تذكر بعض المؤشرات الإيجابية لناحية زيادة مبيع السيارات الكهربائية في العامين الماضيين، إلا أن ذلك لا يزال قليل جدا وبطيء التأثير بعد فترة طويلة من تراكم انبعاثات السيارات الوقود الأحفوري. كما أن الحرب الروسية الأوكرانية تركت أثرها الكبير على أوروبا التي باتت تعطي الأولوية لأمن الطاقة وتكاليفها على حساب خفض الانبعاثات، والتي دفعتها إلى إعادة فتح معامل على الفحم الحجري كانت قد اقفلتها او على وشك اقفالها. وإذ زادت درجات الحرارة في أوروبا بشكل استثنائي في العشر سنوات الاخيرة ، زاد الطلب على الطاقة من أجل التكييف وتشغيل المكيفات كما زاد الاعتماد على الذكاء الاصطناعي الذي يتطلب المزيد من استهلاك الطاقة بمعدلات أعلى من بقية دول العالم.

اما في اليابان، وبحسب نشطاء المناخ، فان دولتهم غير مهتمة بالمساهمات المحددة وطنيا ولم تفعل شيء حتى تاريخ إعداد هذا التقرير، وهي كانت قد أعلنت العام الماضي عن خوفها من أن تقدم استراليا على تعهدات مناخية أكبر ورفع أسعار وارداتها الطاقوية منها. كما تراجع توليد الطاقة الخضراء إلى 2.3% في العام حتى أغسطس، بحسب البيانات التي نشرتها وكالة رويترز بداية اوكتوبر من هذا العام، في وقت أعادت اليابان تشغيل 14 من أصل 33 مفاعلاً نوويًا متاحًا تجاريًا منذ كارثة فوكوشيما... هذا الاتجاه الذي قد يهدد الاستثمارات المستقبلية في قطاع الطاقة المتجددة في اليابان!

في كندا، وبحسب متابعاتنا الإعلامية، لم يكشف رئيس الوزراء الكندي مارك كارني ولا وزيرة البيئة في حكومته جولي دابروسين ما إذا كانت كندا لا تزال ملتزمة بتحقيق أهدافها المناخية بموجب اتفاق باريس بحلول عام 2030، في وقت تواجه فيه حكومته الليبرالية انتقادات كثيرة بشأن خططها لخفض الانبعاثات. مع الإشارة الى ان كندا كانت قد انسحبت سابقا من بروتوكول كيوتو الملزم.

أما روسيا، فإنها قد تجد في التغيرات المناخية وارتفاع درجات حرارة الأرض وبداية ذوبان الجليد فرصة كبيرة لها لتسهيل الاستثمار واستخراج الوقود الأحفوري في القطب المتجمد الشمالي!

الدول النامية ونموذجها

بالنسبة الى البلدان النامية التي لا تزال تعتمد على الوقود الاحفوري لزيادة النمو، فإنها كالعادة، ترفق مساهماتها المحددة وطنيا مع مجموعة من الأهداف المحتملة بشرط اساسي، بان تتلقى التمويل أو غير ذلك من أشكال الدعم من البلدان المتقدمة، وهذا ما يفسر الصراع السنوي في المفاوضات الدولية المتعلقة المناخ، والتجاذب على التمويل، دول نامية تطلب تمويل التكيف مع التغيرات المناخية وفقا لمبدأ تحمل الدول الصناعية الغنية المسؤولية التاريخية عن الانبعاثات التي غيرت المناخ العلمي منذ الثورة الصناعية التي حصلت عندها... ودول صناعية غنية لا تريد أن تتراجع عن نموذجها الحضاري ولا أن تمول التكيف، وتركز على تمويل جزئي للتخفيف، على قاعدة بيع الكربون وبيع تكنولوجيا الطاقة المتجددة للبلدان النامية!

مضى أكثر من 30 عاما على هذه المفاوضات العقيمة ولا شيء يتقدم في المفاوضات، لا بل هناك تراجع عن الكثير من المسارات بسبب هذا الإصرار على التهرب من تحمل المسؤوليات والخضوع لقوى السوق المسيطرة التي في طليعتها الشركات النفطية الكبرى وبنوك التمويل الكبرى والصناعات الكبرى، المتهمة الرئيسية بالانبعاثات العالمية. صحيح أن المسؤولية الأكبر هي على البلدان المتقدمة صناعيا التي لم تف بالتزاماتها يوما ولم تتحمل «المسؤولية التاريخية»، الا أن الدول النامية (بينها دول المنطقة العربية) بعد مرور كل هذه السنوات من المماطلة والمطالبة بزيادة التمويل الذي لم يعد ينفع مع زيادة الكوارث المناخية واكلافها المتصاعدة دوما، باتت الدول النامية جزء من المسؤولية التاريخية تجاه الأجيال الحالية والقادمة! هذا الواقع الخطير بات يفرض تغييرا جذريا في استراتيجية التفاوض والمطالب وطرق تحميل المسؤوليات.

يرى المجتمع المدني العربي أن التصنيفات السابقة للدول المتقدمة وتلك النامية لم تعد تجدي نفعا في تحميل المسؤوليات، لا بل تساهم في التعمية على الحقائق وفي طليعتها أن قضايا تغير المناخ تشمل الجميع وان الخسارة الأكبر هي على البلدان النامية التي لديها قدرة أقل على التكيف مع التغيرات المناخية وكوارثها، وان العبء الأكبر يقع عليها من الخسائر والأضرار في الأرواح والممتلكات (بعد كل كارثة) والاضرار في الاقتصاد. فعندما تصبح خسائر واضرار الكوارث المناخية اكبر من التمويل الذي تحصل عليه (تعويضات وقروض) باضعاف واضعاف،

يفترض تغيير نهج التفاوض والتعامل مع البلدان المتقدمة. لذلك يفترض أن يصبح مطلب المجتمع المدني العربي والبلدان النامية من البلدان المتقدمة، التراجع عن نموذجها الحضاري التنموي وعن اقتصاد السوق القائم على المنافسة و»مجتمع الرفاه» ، قبل أي مطلب تمويل من الآن وصاعدا. والمطالبة بان يكون جزء اساسي من التعويض عن الخسائر والأضرار التي تسبب بها تقدم الدول الغنية هو نقل التكنولوجيا المنقذة مجانا الى الدول النامية كتعويض تاريخي عن تراكم انبعاثات الثورة الصناعية المسببة بتغير المناخ. بالاضافة طبعا الى مطلب تمويل التكيف الذي تتبناه البلدان النامية وتطالب به في كل مناسبة.

ليست المشكلة في قلة التمويل وقلة ترجمة تحمل المسؤوليات فقط، المشكلة في عدم صلاحية التصنيف بين بلدان متقدمة ونامية، هذا التصنيف الذي تم تبنيه مع اول اتفاقية اطارية لتغير المناخ العام 1992. فهناك الكثير من البلدان لم تعد نامية منذ ذلك الوقت وقد انتقل بعضها الى تصنيف «ناشئة»، اي تلك البلدان التي أصبحت صناعية ومنافسة في الأسواق العالمية كالصين. بالاضافة الى ضرورة التمييز بين بلدان نفطية وغير نفطية ضمن الدول النامية نفسها، لأن مصالحها لم تعد متطابقة في الكثير من المفاصل الرئيسية في المفاوضات. فعلى سبيل المثال، لم تقف الصين التي كانت تعتبر دائما حليفة الدول النامية في صفها في موضوع نقل التكنولوجيا كتعويض من الدول المتقدمة للدول النامية، لأنها باتت الاولى في بيع تقنيات الطاقات المتجددة بأسعار تنافسية للدول النامية. وان هذه التكنولوجيا وان أنتجها وطورها القطاع الخاص في الدول المتقدمة، تظل مسؤولية الدول في نقلها كتعويض ثابتة، كونها كانت لفترة طويلة ومتراكمة تدعم البحث العلمي وكون نتائج العلم تراكمية مثل الانبعاثات تماما. ولا معنى اليوم الحديث عن «الانتقال الطاقوي»، الا ضمن هذه القواعد.

ثم أن الدول النفطية داخل الدول النامية لم تتشدد في الإبقاء على هذا المحور في مفاوضات «نقل التكنولوجيا» بكونها كانت مقتدرة على شراء هذه التقنيات واستخدامها على أوسع نطاق، بحجة أنها تخفض من انبعاثاتها.

تعثر نقل التكنولوجيا مجانا الى الدول النامية وتوطينها، جعل من هذه الأخيرة تزيد أكثر وأكثر من اعتمادها على الوقود في ارخص انواعه واقذرها، وتتمسك بالمقولة التي اطلقتها منذ إقرار أول اتفاقية اطارية لتغير المناخ بانها تريد «فرصتها من التنمية»، اسوة بما فعلته البلدان المتقدمة، وباي ثمن. وهذا ما ابّد قضية تغير المناخ وفاقمها وحال دون معالجتها حتى الآن. لذلك، يفترض أن يكون المطلب الأول للدول النامية، بحسب المجتمع المدني، هو المطالبة بتراجع الدول المتقدمة عن نموذجها الحضاري المتقدم وضبطه والتعويض على دولها لكي لا تذهب بنفس الاتجاه المدمر... وليس المطالبة بفرصتها من التنمية باعتماد الطرق والأساليب نفسها القائمة على زيادة كل شيء، وذلك بعد أن تبين أن كل زيادة في الاستخراج والانتاج والاستهلاك هي زيادة في المظاهر المناخية المتطرفة وكوارثها.

ثم أن التذرع بحجة أن البلدان النامية والصغيرة لا تساهم سوى بجزء صغير في الانبعاثات العالمية مقارنة بالدول الكبرى، لم تعد مقبولة، خصوصا اذا تم قياس تلك الانبعاثات على مستوى الفرد وليس على مستوى الدول، وهو تقييم أكثر

عـدلا بالنسـبة لمـا يسـمى العدالـة المناخيـة. صحيـح أن الـدول المتقدمـة بنموذجهـا الحضـاري تتحمـل المسـؤولية التاريخيـة والأكبـر، ولكـن لـكل فـرد بصمتـه الكربونيـة ايضـا، خصوصـا أن نمـط عيـش أصحـاب البصمـة الكبيـرة باتـت نمـوذج يحتـذى وحلمـا عالميا بالرفـاه لـن ينجـم عنـه فـي النهايـة الا الدمـار، إذا نجـح كل فـرد فـي الوصـول إليـه كحـق وكشـرط للمسـاواة!

هـذا الـكلام والتقييـم، بقـدر مـا ينطبـق علـى البلـدان الناميـة مجتمعـة، ينطبـق ايضـا علـى مجموعـة التفـاوض العربيـة فـي قمـم المنـاخ التـي لا تـزال تتبنـى المواقـف القديمـة نفسـها.

انطلاقـا مـن كل ذلـك، علـى الـدول ان تغيـر فـي سياسـاتها الضرائبيـة باتجـاه تحقيـق العدالـة الاجتماعيـة والمناخيـة، بـأن تضـع ضرائـب متصاعـدة بحجـم الاسـتهلاك وإنتـاج الانبعاثـات، مـن اسـتخدام الطائـرات الخاصـة الـى تملـك أكثـر مـن سـيارة وأكثـر مـن منـزل... بحسـب قيـاس البصمـة الكربونيـة. بالإضافـة إلـى الضرائـب علـى الشـركات والثـروات الكبـرى والبنـوك التـي لا تـزال تمـول الاسـتثمارات المسـتنزفة للمـوارد والطاقـة الأحفوريـة. وهـذا مطلـب رئيسـي مـن مطالـب المجتمـع المدنـي.

كمـا نعيـد ونؤكـد علـى مطالـب المجتمـع المدنـي العربـي فـي ورقتـي الموقـف فـي العامين الماضيين بوضـع ضريبـة كربونيـة علـى شـركات إنتـاج الأسـلحة حـول العالـم وعلـى إدخـال قيـاس انبعاثـات الحـروب فـي الجـرد العالمـي للانبعاثـات ومطالبـة البلـدان المتسـببة بالحـروب و المعتديـة بدفـع تعويضـات للبلـدان المتضـررة، اسـوة بمـا يفتـرض دفعـه فـي صنـدوق الخسـائر والأضـرار للكـوارث المناخيـة، لاسـيما بعـد أن ثبـت أن كـوارث الحـروب لا تقـل خطـورة عـن كـوارث المنـاخ، مـن النمـوذج الاوكرانـي الـى النمـوذج فـي غـزة وجنـوب لبنـان. مـع العلـم أن الوفـد اللبنانـي المفـاوض كان قـد تبنـى هـذه القضيـة العـام الماضـي وطرحهـا فـي اجتماعـات المجموعـة العربيـة فـي الكـوب 29 فـي أذربيجـان، لاسـيما فـي الاجتمـاع الـذي ترأسـه وزيـر الطاقـة السـعودي عبـد العزيـز بـن سـلمان بـن عبـد العزيـز آل سـعود فـي جناحـه والـذي حضـره ممثلـي الوفـود العربيـة الرسـمية. هـذا الموضـوع الـذي نأمـل أن تتابعـه هـذا العـام ايضـا مجموعـة التفـاوض العربيـة فـي بيليـم.

اعلانات بدل الالتزامات!

درجـت العـادة مؤخـرا أن يتـم اسـتبدال الالتزامـات الدوليـة بخفـض الانبعاثـات فـي القطاعـات الاساسـية، وكل مـا تطلبـه الاتفاقيـات الدوليـة ذات الصلـة بشـكل شـمولي، ولعـدم إعـلان فشـل قمـم المنـاخ بشـكل كلـي فـي التوصـل الـى قـرارات جوهريـة ملزمـة ... أن يتـم الإعـلان عـن التـزام بعـض الـدول بقـرارات جزئيـة بقضايـا جزئيـة كمثـل الاهتمـام بالغابـات او بخفـض غـاز الميتـان او الاعـلان عـن حمـلات لاعـادة تشـجير...الخ وكلهـا اعلانـات لا تقـارب مـا هـو مطلـوب فعليـا للانقـاذ.

صحيـح أن موضـوع خفـض غـاز الميتـان مهـم جـدا لاسـيما مـع زيـادة انبعاثاتـه فـي السـنوات الأخيـرة مـن الزراعـة والتربيـة الحيوانيـة المكثفـة ومـن مواقـع اسـتخراج الوقـود الأحفـوري، وان غـاز الميثـان أقـوى بنحـو 80 مـرة مـن ثاني أكسـيد الكربـون بتأثيراتـه علـى

الغلاف الجوي، ويفترض أن تدرج عملية رصده في المساهمات المحددة وطنيا...الخ الا أن ذلك لا يغني ولا يحجب المطلوب فعلا لانقاذ المناخ. صحيح ان المساهمات المحددة وطنيا هي وثائق تفصيلية، تتجاوز بكثير أهداف الانبعاثات الرئيسية، إلا أن المعيار الأساسي التي يفترض أن نقيّم على أساسه، هو في مدى تحقيق هدف «الانتقال بعيدا عن الوقود الأحفوري»، الذي تم الإعلان عنه في قمة دبي المناخية.

حماية الغابات وإعادة التحريج

سيكون مؤتمر الأطراف الثلاثين اول مؤتمر يعود الى البرازيل بعد قمة الريو العام 1992 والتي اقر فيها أول اتفاقية اطارية للمناخ. اختارت البرازيل مدينة بيليم بسبب قربها من منطقة الأمازون، وهي منطقة مثالية لجذب انتباه العالم إلى الدور الحيوي الذي تلعبه الغابات المطيرة في مكافحة تغير المناخ. وتتحضر البرازيل في هذه المناسبة في مؤتمر الأطراف الثلاثين لتغير المناخ، لاطلاق صندوقًا عالميًا جديدًا يقترح مكافأة البلدان ذات الغطاء الغابي الاستوائي الكثيف التي تحافظ على الأشجار واقفة بدلًا من قطعها، وان تجمع في هذا الصندوق 125 مليار دولار. يهدف صندوق الغابات الاستوائية الدائمة (TFFF) إلى جمع ما يصل إلى 25 مليار دولار أمريكي من الدول المانحة، و100 مليار دولار أمريكي أخرى من القطاع الخاص، تُستثمر في الأسواق المالية. وقد تبرعت البرازيل بالفعل بمليار دولار أمريكي. وقد يكون هذا الموضوع هو الانجاز الأبرز الذي تنتظره البرازيل من هذا المؤتمر، بالرغم من أنها، من ناحية اخرى، لا تزال تنقّب عن الوقود الأحفوري المتهم الرئيسي بتغير المناخ!

ولكن في الإطار نفسه، ما زال الكوكب يخسر 10 ملايين هكتار سنويا بسبب إزالة الغابات، فيما يتأثر ما يقارب 70 مليون هكتار بالحرائق. ويستمر ضغط تغير المناخ على الغابات لتصبح أكثر عرضة للضغوطات البيئية، حيث تتزايد شدة وتواتر حرائق الغابات، بما في ذلك في المناطق التي لم تتأثر من قبل.

تحيي الأمم المتحدة سنويا في 21 مارس/آذار «يوم الغابات الدولي» على اعتبار أنها أهم مواطن الغذاء و التنوّع البيولوجي الأكثر استثنائية على كوكبنا، وتلعب دورا حيويا في مكافحة تغيّر المناخ. لكن غابات العالم التي يعتمد على منتجاتها نحو 5 مليارات شخص، باتت اليوم عرضة للتّهديد بسبب زيادة وتيرة إزالتها، فضلا عن تأثيرات الاحتباس الحراري. ويشير أحد تقارير منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) لعام 2024 إلى أن تغير المناخ يزيد من تعرض غابات العالم لعوامل الإجهاد مثل حرائق الغابات والآفات والأنشطة البشرية ذات الصبغة الصناعية. تساعد الغابات في استقرار المناخ العالمي، وذلك عن طريق امتصاص ما يمثّل ثلث انبعاثات ثاني أكسيد الكربون الناجمة عن حرق الوقود الأحفوري سنويا، أي نحو 2.6 مليار طن تقريبا، ولأن الغابات تقوم أيضا بتخزين الكربون، فإن إزالتها مسؤولة أيضا عن إطلاق ما يقارب ربع انبعاثات الغازات الدفيئة العالمية في الغلاف الجوي. وتقدر الانبعاثات العالمية من حرائق الغابات في عام 2023 بنحو 6687 ميغا طن من ثاني أكسيد الكربون، ويساهم التغير المناخي بجعل الغابات أكثر عرضة للأنواع الغازية، حيث تهدد الحشرات والآفات ومسببات الأمراض نمو الأشجار وبقاءها. وإضافة إلى الحرائق، تمثل الأنشطة البشرية وإزالة الغابات السبب الرئيسي في تدهور

الغابات، ولا يزال الإنتاج العالمي من الأخشاب عند مستويات قياسية بلغت حوالي 4 مليارات متر مكعب سنويا بعد تراجع قصير خلال جائحة كورونا... مع توقعات بارتفاع الطلب العالمي على الأخشاب بنسبة تصل إلى 49% حتى العام 2050، وهذا ما يشكل تهديدا جوهريا لرئة العالم.

التوسع العمراني يشكل خطرا كبيرا على الغابات ايضا، لكن غالبا ما يتم قطع غابات العالم الاستوائيّة أو حرقها لخدمة الإنتاج الصناعي للأغذية وصناعة مستحضرات التجميل والأثاث وغيرها. وفي حالة غابات الأمازون المطيرة وغيرها من غابات أميركا الجنوبية، يُشعل المزارعون الحرائق بشكل متعمد أحيانا بهدف تطهير الأراضي لتربية الماشية من أجل اللحوم ومنتجات الألبان، أو لزراعة فول الصويا المستخدم في تغذية الحيوانات وخدمة تجارة اللحوم.

وفي أميركا الجنوبية تُعد مزارع زيت النخيل سببا رئيسيا لإزالة الأشجار في الغابات الاستوائية المطيرة وكذلك في كل من إندونيسيا والكونغو. وفي الغابة الشمالية الكبرى (التايغا)، والتي تخزّن كميات ضخمة من الكربون تتعرض أيضا للقطع وإن بوتيرة أقل.

تُخزّن عمليات إعادة التحريج العالمية حاليًا ما يقارب 2 مليار طن من ثاني اوكسيد الكربون سنويا. وهذا يُمثل 5% من 36 مليار طن من ثاني أكسيد الكربون المنبعثة من حرق الوقود الأحفوري سنويًا. لذا فإن الحد من انبعاثات الوقود الأحفوري يظل الأداة الأساسية لمعالجة تغير المناخ. واذا كان هناك من دعم دولي بقضية الغابات فان الاولوية يجب ان تمنح لحماية الغابات اولا على عمليات اعادة التشجير. بالرغم من أهمية هذه الاخيرة وخصوصا للبلدان التي لا تزال لديها مساحات غابية كبيرة.

اي اطار تفاوضي للمجموعة العربية؟

من دون مواربة، يعترف الجميع بما ورد في معظم التقارير الدولية التي رعتها الامم المتحدة، أن الوقود الاحفوري في جميع اشكاله مسؤول عن 85% من الانبعاثات العالمية، وقد انطلقت في العالم حملات لترك الوقود الأحفوري تحت الأرض، واخرى لوضع معاهدة حظر انتشار الوقود الأحفوري، اسوة بتلك التي انطلقت لحظر الأسلحة النووية.

أين المجتمع المدني العربي من هذه الطروحات؟ اين البلدان النامية النفطية التي لم تنجح في تأمين الطاقة المستدامة ولا في تطبيق مبدأ ايصال الطاقة للجميع من عائداتها ولا ساهمت في تأمين النمو والعدالة الاجتماعية؟

اين البلدان غير النفطية في المنطقة العربية التي لها مصلحة في مثل هذه المعاهدات التي يفترض أن تشمل في بنودها آلية للتعويض لتلك البلدان، في حال أبقت نفطها وغازها وفحمها تحت الأرض؟

ثم لماذا لا يحصل تعاون مناخي بين البلدان النفطية وغير النفطية على مستوى المنطقة العربية؟ لماذا لا يتم إنشاء صندوق مناخ عربي؟ اليس الاجدى للبلدان

النفطية بدل زيادة الاستثمار في تقنيات التقاط وحبس الكربون المكلفة جدا وغير المعترف بها كتقنية آمنة، وفي الاستثمار في الطاقة النووية المكلفة و المستنزفة لمداخيلها... تمويل مشاريع لإنتاج الطاقة الشمسية في المنطقة العربية وهي التي تتمتع بالكثير الكثير من الساعات والأيام المشمسة سنويا لتوليد طاقة مستدامة ومتجددة ونظيفة؟

ثم على المستوى الامن الطاقوي للمنطقة العربية، هناك امكانيات كبيرة لنقل انتاج الطاقة المتجددة بين الدول اسوة بمشاريع النقل بين دول المغرب العربي واوروبا.

وفي كل الاحوال، يجب تغيير او تطوير مقاربة الانتقال الطاقوي وعدم الاكتفاء بالانتقال الى الطاقة المتجددة التي لن تستطيع أن تشكل البديل عن الطاقة الاحفورية اذا ابقينا على مستويات الاستهلاك المتصاعدة دوما. من هنا تبرز أهمية توفير وترشيد استخدام الطاقة. كما يجب أن يضاف إلى مبدأ الطاقة للجميع، مبدأ كيفية العيش بطاقة أقل. يجب أن يعيش الجميع بطاقة أقل. والجميع لا يعني بالخصوص الذين لا يستطيعون أن يصلوا الى الطاقة بجميع أشكالها، بل الذين يستهلكون الكثير من الطاقة وبصمتهم الكربونية عالية جدا، خصوصا الذين بات لديهم طياراتهم ويخوتهم وسياراتهم الخاصة والذين يفترض أن يدفعوا ثمنا كبيرا على زيادة استهلاكهم المسببة بكوارث.

محكمة العدل الدولية

يعتبر المجتمع المدني العربي ان قرار محكمة العدل الدولية هذا العام بمثابة حجر أساس مهم يثبت أن تحركات الشباب والمجتمع المدني ممكن أن تكون مجدية وان هذا القرار يبنى عليه للمزيد من العمل والتحضير للتقاضي ورفع دعاوى باسم المجتمعات المتضررة من الكوارث المناخية ودعوة الحقوقيين والمحامين للانضمام إلى شبكات المجتمع المدني المناخية لدرس إمكانيات التقاضي والتحضير لها قبل وقوع الكوارث. ودفع الدول النامية لإنشاء هيئات طوارئ مناخية يكون من ضمن اعضائها بالاضافة الى التقنيين والمجتمع المدني مجموعة من القضاة والمحامين لإعداد البيانات واللوائح اللازمة للمقاضاة.

التمويل... في اي اتجاه؟

يعتبر موضوع التمويل، اي ما يفترض أن تدفعه الدول المتقدمة للدول النامية بندا اساسيا في اي مفاوضات مناخية، وبات في الفترة الاخيرة تركيز البلدان النامية على ضرورة زيادة تمويل التكيف مطلبا أساسيا، وهذا الموضوع سيكون نقطة صراع في بيليم كما كان في مؤتمرات الأطراف السابقة. في العام الماضي، وبعد أسبوعين من المساومة المريرة، انتهى مؤتمر المناخ COP29 بشكل غير مريح، حيث وافقت الدول المتقدمة على توفير 300 مليار دولار أميركي سنويا لتمويل المناخ للدول النامية بحلول عام 2035، وهو أقل كثيرا مما كان مطلوبا، اي جمع 1.3 تريليون دولار أمريكي سنويًا بحلول عام 2035 من مصادر عامة وخاصة. وستطالب الدول النامية

ببعض التفاصيل الدقيقة حول هذا الموضوع في مؤتمر الأطراف الثلاثين، لاسيما حول طرق التمويل (هبات ام قروض أن تعويضات) وجوانب التمويل (مشاريع تخفيف ام تكيف)...الخ.

التكيّف ومؤشراته

يراهن البعض على إحراز تقدم في بيليم حول الاتفاق على المؤشرات اللازمة لتتبع التقدم نحو تحقيق الهدف العالمي للتكيّف (GGA). هذا الهدف وُضع في اتفاق باريس، لكنه صيغ بطريقة عامة وغامضة نوعا ما، إذ يتحدث عن «تعزيز القدرة على التكيّف» دون توضيح عملي لما يعنيه ذلك. ولجعل الأمر أكثر تحديدًا، اتفقت الأطراف على 11 هدفًا ترتبط بقطاعات محددة مثل المياه والصحة، وأيضا بمراحل دورة التخطيط للتكيّف، أي وضع أهداف لمرحلتي التخطيط والتنفيذ، ثم المتابعة والتقييم.

خلال عامين، عمل الخبراء على دراسة آلاف المؤشرات الممكنة لتتبّع التقدّم نحو هذه الأهداف، وفي النهاية اقترحوا مجموعة من 100 مؤشر من المرجّح الاتفاق عليها في بيليم.

ولا يُتوقع أن يحصل جدل كبير حول معظم هذه المؤشرات، باستثناء تلك المتعلّقة بوسائل التنفيذ (أي التمويل) حيث ترك الخبراء خيارات مفتوحة لكي يتخذ بشأنها قرارات سياسية في البرازيل. مع العلم انه في مؤتمر غلاسكو للمناخ العام 2021 كان قد تم التعهد بمضاعفة التمويل الدولي للتكيف من مستويات العام 2019 الى ما يقارب ال 40 مليار دولار بحلول العام 2025، وان الوقت قد حان في اجتماع الأطراف في البرازيل للوفاء بهذا التعهد الذي طالما أكدت عليه البلدان النامية. في حين قدر تقرير للأمم المتحدة أن العالم سيحتاج إلى إنفاق 310 مليارات دولار سنويا بحلول عام 2035 للاستعداد لارتفاع مستويات سطح البحر والأيام الأكثر حرارة وظروف أخرى للمناخ الأكثر دفئا. هذا يعادل تقريبًا 12 ضعف المبلغ الذي ينفق حاليًا على جهود التكيف المناخي السنوية، وفقًا ل»تقرير فجوة التكيف» الصادر عن الأمم المتحدة للبيئة قبل 12 يوما من افتتاح قمة المناخ الثلاثين. مع العلم ايضا أن موضوع تمويل التكيف كان من ابرز مطالب البلدان النامية في مؤتمرات الأطراف والتي لم تجد قبولا كبيرا من البلدان المتقدمة التي كانت تفضل تمويل مشاريع التخفيف التي تستطيع أن تستثمر فيها ببيع تقنيات الطاقة المتجددة التي تنتجها وتسوقها.

لا للتوسع في الوقود الحيوي

تستعد البرازيل لإطلاق مبادرة في الكوب 30 تقضي بمضاعفة استخدام الوقود الحيوي 4 مرات ، تحت عنوان «الوقود الحيوي المستدام». وربما تتعاون معها بلدان اخرى فيها استثمارات شبيهة مثل الهند واليابان وايطاليا لتبني هذا الاعلان في بيليم. هذا الطرح غير الجديد، طالما طرح في أكثر من مناسبة بالتعاون مع شركات كبرى تستثمر في تحويل الزراعات والنباتات الحية، لاسيما الذرة وقصب السكر وزيت الصويا والنخيل... لانتاج الوقود. وقد يتجدد الجدل في بيليم أيضا حول هذا الموضوع

الذي يعتبر تهديدا للأمن الغذائي، نظرا لما يتطلبه من زيادة في إزالة الغابات من أجل زراعة هذه المحاصيل، بالاضافة الى استهلاك المزيد من المياه وتهديد التنوع البيولوجي. حول هذا الموضوع، يرى المجتمع المدني أن الانسان وامنه الغذائي اولى من السيارات في الاستفادة من المزروعات ومساحات الأراضي الزراعية. وسبق أن طرح هذا الموضوع وحصل تسوية باستخدام النفايات العضوية فقط لتوليد الطاقة الحيوية. كما يضعف هذا الطرح مطلب واعلان دبي في «الذهاب بعيدا عن الوقود الاحفوري» ، اذ يقدم بديلا وهميا من مذيج الطاقة وحجة اضافية لعد التخفيف من الاعتماد على الوقود الاحفوري.

قضايا اخرى

هناك دائمًا العديد من القضايا التي تُناقش في مؤتمرات المناخ، والتي ستأخذ مساحة بسيطة من الوقت.

من المتوقّع أن تعتمد الدول خطة عمل جديدة بشأن النوع الاجتماعي، بعد مفاوضات استمرت عبر عدة مؤتمرات وورش عمل. ويُفترض أن تتضمن هذه الخطة قائمة بأنشطة ملموسة تُنفّذ ضمن برنامج العمل الخاص بالنوع الاجتماعي.

أما في موضوع التقييم العالمي، فقد وافقت الدول الأطراف على إنشاء برنامج لتنفيذ التكنولوجيا، وسيستمر النقاش في بيليم حول شكل هذا البرنامج.

كما ستُجرى مناقشات واسعة حول بناء القدرات، إلى جانب القضايا المعتادة مثل الزراعة، الانتقال العادل، والبحث العلمي. مع العلم أن النقاش الجوهري حول موضوع نقل التكنولوجيا كتعويض من البلدان المتقدمة للدول النامية قد توقف منذ زمن بعيد للاسف.

الثقافة الأصلية المنقذة

أن تعقد قمة المناخ في بيليم البرازيلية يفترض أن يكون لها دلالات استثنائية وفرصة لن تتكرر اذا أردنا أن نعيد الاعتبار لدور المجتمع المدني (الحيوي)، لاسيما ما يسمى «السكان الأصليون». وذلك يعني اعادة الاعتبار لسلوك الحضارات القديمة ولما كان يسمى بلغة المستعمر الغربي «البدائيون»، هؤلاء الذين كانوا يسكنون في تلك الغابات ويعتاشون منها ويحافظون عليها... وهم الأكثر معرفة بطرق الحفاظ عليها. هذه الغابات التي طالما اعتبرت «بالوعة الكربون» و«رئة العالم» التي تتنفس منها البشرية جمعاء. السكان الأصليون هم الأخبر في ثقافتهم الأصلية في حماية الغابات من خبراء مكاتب الاستشارات للشركات الاستثمارية، وهم اخبر من طبقة الجيولوجيين الذين لا يهمهم سوى ما تحت هذه الغابات من مواد ومعادن، يفترض في النهاية اقتلاع الغابة من أجل استخراجها. هؤلاء البربريون الهمجيون المتوحشون بعيون الحضارة الغربية... يفترض تكريمهم في منطقة الامازون، في قمة المناخ الأولى (بعد العام 1992) في نفس الوقت التي تدان فيه الحضارة الغربية القائمة على التنمية وزيادة

الإنتاج والاستهلاك من دون أن تأخذ بالاعتبار عناصر الاستدامة. انعقاد هذه القمة في الامازون يفترض أن تشكل مناسبة ايضا لتذكر تلك التحولات الخطيرة التي حصلت في الطبيعة وكيف اقتلعنا السكان الأصليين (وطمسنا ثقافتهم) واقتلعنا الغابات لزراعة قصب السكر بداية وإنشاء المعامل لصناعة السكر التي حلت حلق الحضارة الأوروبية.

وساهمت في بدء تدمير الغابات قبل اكتشاف المعادن والنفط ... وقبل اختراع «الهمبرغر» ونظام «الاكل السريع» الذي تطلب ايضا اقتلاع الغابات لزراعة فول الصويا وتحويله اعلافا للابقار لزيادة إنتاج اللحم وتصديره لصناعة «الهمبرغر»، عماد الحياة السريعة الاستهلاكية... حتى بتنا نسأل اليوم من الأكثر توحشا، من كان ينام تحت الشجرة ويقدسها او من يستهلك تلك الكميات الضخمة من اللحوم كل يوم مع ما تحمله من كميات ضخمة من كربون الأشجار؟!

من هنا تأتي أهمية إعادة الاعتبار للثقافة الأصلية الموجودة في كل حضارات العالم لانقاذ المناخ والبشرية جمعاء. الثقافة الاصلية (الشعبية) الأكثر تصالحا وقربا مع الطبيعة. وإعادة الاعتبار للثقافة الاقتصادية التي كانت تعني التوفير وليس التبذير ، والتي كانت أكثر نباتية، أو تلك التي تأكل اللحوم في المناسبات وليس كل يوم. واعادة النظر بنظم الملاحة ونقل السلع والبشر بالإضافة إلى نظم التجارة المرتبطة باقتصاد المنافسة في الأسواق ونزعة التفوق المرتبطة بزيادة التسلح والحروب. ووضع ضرائب كربونية على النقل والشحن المستنزفة للموارد والمتسببة بزيادة الانبعاثات. والتشديد على اولوية واهمية الحلول المناخية المستندة إلى الطبيعة وليس تلك المستندة إلى التكنولوجيا. اي اعتماد الإجراءات التي تستخدم الطبيعة لحماية النظم البيئية وإدارتها بشكل مستدام. وضبط اقتصاد السوق القائم على المنافسة، ليس عبر زيادة الرسوم.

والتعريفات الجمركية كما يحصل الآن، بل عبر ايجاد اطر تتعاون وتحمل المسؤوليات عن مرحلة التقدم السابقة والاتفاق على تعريفات متقاربة على مفاهيم مترابطة مثل العدالة البيئية التي تعني احترام النظم الايكولوجية وكل كائن فيها، والعدالة المناخية والتي تعني عدم تجاوز البصمة الكربونية الضرورية للبقاء، والعدالة الاجتماعية التي تأخذ بالاعتبار الحق بالوصول الى الموارد الأساسية مع المحافظة على ديمومتها والعدالة بين الأجيال ايضا.

annd

Arab NGO Network
for Development

شبكة المنظمات العربية
غير الحكومية للتنمية

www.annd.org